من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

دراسة تحليلية

إعداد

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإتحاد الصناعات المصرية

يناير ٢٠٠٤

Dr. Eng.
Nader Riad

مقدمه :

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعه في أي زمان ومكان ، وفي النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلي والحقيقي للصناعات الأكبر حجماً .

وكلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إتساعاً أمكن لقمة الهرم الصناعي أن ترتفع دون حدوث خلل في التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وبناء قاعدة **Hi - Tech** وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري .

وتلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً يتمثل في مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتوزيعه توزيعاً عادلاً علي امتداد الرقعة الجغرافية بالاضافة لطبيعة دورها الإيجابي في رفع قيمة عائد العمل أجر / ساعة ومن ثم العمل علي تحقيق الكفايه في الدخل وزيادة القدرة الانفاقيه للعامل .

ولا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد علي قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذاً وعطاءاً علي مستوياتها الثلاث سواء علي مستوي الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدي الأفراد علي مختلف التخصصات أوعلي مستوي الدور الذي تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو علي مستوي التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجي الراقي أو التصديري (إذ أن ما تصدره هو في واقع الأمر القيمه المضافه) .

التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة

واقع الأمر أن هناك جهود كبيرة بذلت وتبذل في مواقع كثيرة متفرقه تحتاج لربط في توجهها وفعالياتها دون الإقلال من جدية ودرجة نجاح كل توجه علي إنفراده .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

وهناك سؤال يطرح نفسه هو :

ما هو التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في غيبة استراتيجية واضحه ؟ وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية ؟

وفي الإجابة علي هذا السؤال الاستدلال علي توجه تلك الصناعات نحو المستقبل ومدي استعدادها أن تقف علي قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات العالمية .

وواقع الأمر ان الإستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعي ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة علي الساحة علي اختلاف توجهاتها وايجابية جميع هذه التوجهات .

وهذا الأمر لا يمنع من قيام استراتيجية جزئية (مايكرو) تندرج بعد هذا في الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض و البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية.
والميزة النسبية هي ميزة طبيعية في مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكاني .

مثال ذلك : – صناعة القلل القناوي وتمركزها في محافظة قنا ، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصيني وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوي فني .

- **زراعة البلح بواحة سيوة وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محليا وخارجيا .**
- **تصنيع الأسماك ببحيرة السد العالي / بحيرة البردويل وتسويقها محليا وخارجيا .**
- **تجفيف الفواكه والحاصلات الزراعيه**
- **استخلاص الزيوت فى مواقع زراعه الزيتون والحبوب فى مواقع زراعتها المجمعه**
- **عصر وتركيز الطاطم .**

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الأهداف الاستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية التي تعلق عليها الدولة ومن ثم اتحاد الصناعات المصرية الطموحات من وراء النهوض بتلك الصناعات في العناصر التالية :

المستهدف الأول ذو توجه اقتصادي .

وذلك من خلال المحاور التالية :

١ – التوزيع العادل للدخل القومي : متمثلاً في دعم النشاط السكاني علي امتداد الرقعه الجغرافية وتعظيم العائد منه .

٢ – تنمية المدخرات المحلية : وهو الأمر الذي يرفع من معدلات الاستثمار والعائد علي الاستثمار القومي من ناحية ، كما يعمل علي كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخري كما أن له منتجاً ثانوياً يتمثل في ترشيد الاستهلاك .

٣ – زيادة الطلب علي استخدام الخامات المحلية أو المدخلات المحليه : وهو أمر له مردوده في رفع جودة هذه المدخلات أو الخامات عند زيادة الطلب عليها بتوصيف صناعي يرتبط بمفاهيم الجودة ، كما يقلل من المهدر من قيمتها في حالة عدم توجهها للاستخدام التصنيعي في موقعها .

٤– المساهمه في تحقيق توازن أفضل في ميزان المدفوعات : وذلك بإحلال واردات محلية محل واردات مستوردة .

٥ – إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر : مثل الفضلات والمخلفات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر إحدى المعالجات الجيدة في ملف المهدر الصناعي .

٦ – توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية : مما يفتح سوقاً أمام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير الذي تستطيع مراكز البحوث المحلية الإمداد بها علي مستوي شباب الباحثين .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٧ – الاقتراب من منطقة اعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه الأكثر إقتصادية : وذلك بإضفاء قيمة مضافة محلية للمكون الصناعي المستورد وصولاً لمنتج ذي مكون محلي كبديل قابل للتصدير .

المستهدف الثاني ويهدف للتنمية البشرية وذلك بالعمل علي المحاور التالية :

١ – توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي : وانعكاس ذلك ايجابياً علي مشكلة البطالة علي امتداد الرقعه الجغرافية .

٢ – الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة : ارتقاءاً بها علي سلم المهارات الوظيفية .

٣ – ترسيخ المفاهيم الصناعية : بدءاً من مستوي المجتمع غير الصناعي وذلك باضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الانتاجية واستعمال الأدوات المناسبة في كل عملية صناعية ، وتشجيع الابتكار علي مستوي القرية والمدينة الصغيرة .

٤ – خلق فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة : لتتكامل مع المجتمع الصناعي البسيط علي مستوي الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع ، وفرز ، وتغليف بسيطة علي مستوي أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة علي هامش صناعة بسيطة تدور في فلكها .

المستهدف الثالث ذو توجه تكنولوجي وذلك كالتالي :

١ – توظيف المهارات الحرفية : لتتكامل مع مجتمع صناعي أكثر تنظيماً مما يساعد علي تقنين المهارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبيع يشق طريقه دون معاناة ومشقه إعتماداً علي مستوي تسويقي خارجي أكثر تنظيماً وكفاءة .

٢ – التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها : مما يوفر لها ميزة جديدة ذات بعد اقتصادي بامداد الصناعات الكبيرة لها بالخامات والمكونات ذات التوصيف الفني المنضبط .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٣ – العمل علي التكامل الصناعي بمفهومه العملي التطبيقي : من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً سواء علي مستوي المدخلات الصناعية أو الخدمات الصناعية ذاتها .

مما تقدم

ان الأمر لم يعد موضع جدل في أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات اعادة ترتيب البيت المصري من الداخل ، وبات من الضروري التغلب علي ما يعترض تلك الصناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي من ايجاد آليات وحلول غير تقليدية لمتطلبات المرحلة القادمة .

التوصيات

١ – سرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة كي ينظم عملها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة التمويلية والسيادية ويقنن من أطر الحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها كل حالة .

٢ – إنشاء جهاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن يكون جزء من كيان أكبر مكبل بإهتمامات وأعباء أخري قد تستحوذ علي نشاطه وتعوقه عن أداء واجبه الاصلى .

٣ – إنشاء مجلس تنسيقي أعلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة في هذا القطاع يقوم بتقديم المشورة والتنسيق فيما بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسة القومية للنهوض بتلك الصناعات ، وكذا التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة بتخصيص ١٠ % من المشتريات الحكومية سنويا من إنتاج الصناعات الصغيرة . وبهامش تفضيلي في السعر مقداره ١٠ % مع تساوي الجودة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٤ – توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها وآلاتها واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية .

٥– علي إتحادات العمال والنقابات المهنية العمل علي رفع مستوي العمالة فنياً ومهنياً لملاحقة التغيرات المتسارعة مع الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكوديه المطبقه عالمياً وكذا تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعاً والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط .

٦– إنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالي لتحقيق ما نصبوا إليه من تنشيط لصناعة الآلات المحلية من ناحية وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الأخري خاصة وان انتقال الآلات من يد الي يد عبر مسيرة النمو الصناعي تعتبر مأمونة بصورة أكثر من رأس المال ذاته والذي قد يتعرض لإحتمالات أكثر للتآكل والإضمحلال والتلاشي .

٧– تفعيل نماذج أخري للاقراض مثل شركات التأجير التمويلي والتخصيم وضمان مخاطر الإئتمان .

٨– الاستفادة من التجارب الدولية الناجحه في تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والإنفتاح علي مؤسسات الصناعات الصغيرة عالمياً .

٩– رفع كفاءة التسويق عن طريق الاشتراك الجماعى للتجمعات الحرفية و الصناعات الصغيرة في المعارض الداخلية والخارجية ، وتشجيع الغرف علي التعاون مع تلك الصناعات في المعارض المتخصصة كصناعات مغذية

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١٠- تشجيع المنشآت الكبيرة على التعامل مع المنشآت الصغيرة اما كصناعات مغذية او كمراكز تجميع لجانب من انتاجها وذلك في إطار القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد للإستفادة من المزايا التفضيلية عن التسويق والبيع للحكومة والجهاز الإداري للدوله .

١١- دعوة وتحفيز المصانع الكبرى علي تبني فكرة " مدرسة المصنع " بالإستفادة من برنامج مبارك – كول .

١٢- معاملة الصناعات الصغيرة ضريبياً بتسهيلات وإعفاءات خاصة .

١٣- إنشاء آلية بنكية للتعامل مع الصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات وليلعب دورا مماثلاً للدور الذي يلعبه بنك الائتمان الزراعي بالنسبة للتنمية الزراعية بمصر .

١٤- تخصيص سجل تجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٥- إنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة للصناعات الصغيرة .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا اسهاماً يلقي قبولاً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات للنهوض بالصناعات الصغيرة .

والله ولي التوفيق ،

دكتور مهندس / نادر رياض

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة